

حالات الانتحار تتزايد في غزة: فوق الموت... موت



تجمع التقديرات المهمة على ان غزة لن تحلح للحياة عام 2020 (اف ب)

حالة و80 محاولة في العام الماضي، 2016، مقارنة بـ 35 محاولة في 2015 انتهت خمس منها بالوفاة. أما العام الجاري، فرفضت الجهات المسؤولة في غزة، ومنها الشرطة، إعطاء إحصاءات رسمية بشأنه.

ويأتي رفض الشرطة إعطاء إحصاءات من باب أن ذلك سوف يتسبب في «خلق لبلة داخل المجتمع وتأثير في الآخرين وتشجيعهم على الانتحار»، لكن المتحدث باسم الشرطة في غزة، أيمن البطنجي، اكتفى بالقول إن حالات الوفاة والمحاولات في 2017 «شهدت زيادة عن العامين الماضيين». ومن رام الله، حيث حكومة «الوفاق الوطني» التي تحملها حركة «حماس» مسؤولية تدهور الأوضاع في القطاع أخيراً، أصدرت وزارة الصحة قراراً جديداً بإعفاء حالات محاولة الانتحار من رسوم علاجها، والعمل على رعايتها من الناحية النفسية فور وصولها إلى المستشفيات الحكومية ومتابعتها وفق الأصول القانونية.

بالعودة إلى قصة الشاب مهند، يروي أقرباؤه أنه عاش مع والدته بعد انفصالها عن زوجها الطبيب منذ كان يبلغ عاماً ونصف عام، ومن بعدها رفض والده احتضانه، كما واجه معاملة قاسية من عمومته أدخلته في حالة اكتئاب شديدة. يضيف خاله أسعد غراب أنه «رغم تفوق الشاب وحصوله على جوائز أدبية في كتابة القصص القصيرة، وقرب تخرجه في كلية الصيدلة، فإن نتيجة عشرين عاماً حاول فيها التقرب من والده، فيما كان الأخير يرفضه، دفعت به إلى الانتحار».

حالة مهند ليست الوحيدة في الشهر الماضي في غزة، بل سبقها انتحار شاب آخر بواسطة حبل شنق به نفسه في مخيم الشاطئ الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة نفسها، جو ستورك، إن السيسى أعطى ضباط وعناصر الشرطة

تمثل حالات الانتحار في غزة أزمة تثير جدلاً كبيراً بين من يسارم إلى تحميل «من يحكم» المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع بعد ثلاث حروب في ستة أعوام، وبين من يهاجم منطلقاً على وجه الحصر من البوابة الدينية، فيما ترفض الجهات الرسمية الإفصاح عن الأرقام في هذا الشأن

غزة - إيناس رمضان

مهند غراب شاب كان يبلغ من العمر 22 عاماً ويعيش في قطاع غزة ذي المساحة الضيقة والكثافة السكانية العالية، كما لا يزال يعاني أهله ظروفاً اقتصادية واجتماعية خانقة بسبب حصار الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 11 عاماً. في هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يكون للتفكير بالانتحار حيز كبير،

رفضت الجهات الرسمية إعطاء إحصاءات عن عام 2017

فغراب، الذي أنهى حياته الأسبوع المنصرم، فعل ذلك بعد محاولتين للانتحار مطلع العام الجاري. ويقطن غزة ما يزيد على مليوني نسمة في مساحة لا تتجاوز 365 كلم مربعاً، وسط ارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت إلى ما يقارب 50%، فيما تزيد النسبة على 60% لجهة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكلها نسب أفرزت حالات اجتماعية وأسرية مفككة. هذه الأوضاع يرى فيها كثيرون أسباباً واضحة لازدياد حالات الانتحار في القطاع، التي وصلت إلى 17

القاهرة تنتقد «هيومن رايتس ووتش»: حلقة تشويه جديدة

كما أن الانتهاكات الواسعة على يد قوات الأمن ساعدت على انطلاق الثورة في البلاد عام 2011، التي أطاحت الرئيس السابق حسني مبارك بعد قرابة 30 عاماً في الحكم. وفي التقرير الأخير، قالت «هيومن رايتس ووتش» إنها قابلت 19 معتقلاً سابقاً وأسرة معتقل تعرضوا للتعذيب بين عامي 2014 و2016، فضلاً عن محامي الدفاع وحقوقيين مصريين، كما راجعت عشرات التقارير عن التعذيب التي أصدرتها المنظمات الحقوقية ووسائل إعلام مصرية. وإيضاً أشار التقرير إلى أن تقنيات التعذيب، التي وثقتها المنظمة، مورست في مراكز الشرطة ومقر الأمن الوطني في أنحاء البلاد، واستخدمت أساليب متطابقة تقريباً، لسنوات عدة.

ومنذ قرار تعليق نحو 291 مليون دولار من المعونة الأميركية، التي تحصل عليها مصر من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية «كامب ديفيد»، عقد عدد من نواب الأغلبية في البرلمان اجتماعات عدة للاتفاق على زيارة مجموعة إلى واشنطن ولقاء نظرائهم في الكونغرس لـ «شرح حقيقة الوضع في مصر»، وسط مطالبات من

والأمن الوطني الضوء الأخضر لاستخدام التعذيب كلما أرادوا». وكانت حكايات التعذيب قد انتشرت منذ أن أطاح وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، الرئيس السابق محمد مرسي عام 2013، وبدأ هجوماً واسعاً على الحقوق الأساسية، علماً بأن التعذيب كان دوماً متفشياً في الأطر الأمنية والعسكرية في مصر،

قال تقرير دولي إن السيسى اعطى الضوء الاخضر لاستخدام التعذيب (اف ب)



العامة تتجاهل عادة شكاوى المحتجزين بشأن سوء المعاملة وتهدهم في بعض الأحيان بالتعذيب، ما يخلق بيئة من الإفلات شبه التام من العقاب». كما قال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة نفسها، جو ستورك، إن السيسى أعطى ضباط وعناصر الشرطة

ضد الإنسانية». المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، رد على التقرير بوصفه «حلقة جديدة من حلقات الاستهداف والتشويه المتعمد من جانب تلك المنظمة المعروفة أجندتها السياسية وتوجهاتها المنحازة، والتي تعبر عن مصالح الجهات والدول التي تمولها»، مؤكداً أن «القراءة المدققة للتقرير تكشف بوضوح مدى الانتقائية في اختيار مصادر المعلومات من خلال اللجوء إلى كيانات معروفة بتوجهاتها المنحازة ضد الدولة، وشخصيات مجهولة، ومحاولة بناء فرضيات على أسس واهية، كالمخلط المتعمد بين ملف التعذيب وقضية الباحث الإيطالي، قفزا على مسار التحقيقات الجارية». أيضاً، أصدر «المجلس القومي لحقوق الإنسان» التابع للحكومة، بياناً بتوقيع رئيسه، ينفي فيه وجود حالات تعذيب تلقوا شكاوى بشأنها، لكن عضو المجلس حافظ أبو سعدة دعا إلى إجراء تحقيق في ما ورد بالتقرير. والتقرير، الذي حمل عنوان «هنا نفعنا أشياء لا تصدق: التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسى»، شدد على أن «النيابة

بعد «اللسعة» الأميركية الأخيرة في وقف المساعدات لمصر. ساد استنصار في وزارة الخارجية جراء تقرير «هيومن رايتس ووتش» الأخير عن التعذيب المنهجي. في وقت تحاول فيه القاهرة تحسين سجلها. وذلك بالتزامن مع سعي نواب مصريين إلى طرق أبواب جديدة في واشنطن

القاهرة - جلال خيرت

استنصار كبير على المستوى السياسي والبرلماني في مصر تسبب فيه تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» انتقد أوضاع حقوق الإنسان في السجون المصرية، بعدما جاء فيه أن «ضباط وعناصر الشرطة وقطاع الأمن الوطني في مصر، في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، يعذبون المعتقلين السياسيين بشكل روتيني بأساليب تشمل الضرب، والصعق بالكهرباء، ووضعيات مجهدة، وأحياناً الاغتصاب»، فيما خلص التقرير إلى أن ما يحدث «قد يرقى... إلى جريمة